

مشكلة البطالة ..أكثر المشاكل تعقيدا في دول العالم

الواسطة تلعب دور مهم في التوظيفات في الدوائر الحكومية

العراقية - سيف سلام

تعد مشكلة البطالة من أكثر المشاكل تعقيدا في الكثير من دول العالم وخاصة الدول ذات النمو السكاني المتزايد مثل العراق ، لدرجة أنها أصبحت ماثارا للجدل والنقاش في الآونة الأخيرة لإيجاد الحلول العملية لمعالجتها، حيث يرى البعض أن حل هذه البطالة يكمن في استيعاب القطاع الخاص لها، والبعض الآخر يرى أن الدولة ملزمة بمعالجة البطالة وتوظيف الشباب والشابات وهذه إشكالية معقدة من جهة أخرى.

والحقيقة أن مشكلة البطالة وجدت نتيجة تراكمات سابقة تتطلب معالجة تبدأ من الدولة تنظيما وتنتهي في القطاع الخاص من خلال توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية القادرة على استيعاب العاطلين عن العمل بمعنى أكثر وضوحا إيجاد الأنظمة الكفيلة بمواجهة المشكلة قبل أن تتحول إلى كارثة فعلية، وأعتقد أن الحلول الوقتية والمستوردة قد تزيد من تعقيدات المشكلة وتؤثر في أداء الاقتصاد الوطني وتمس في الوقت نفسه الأمن الاجتماعي من خلال تزايد أعداد العمالة غير النظامية في الكثير من الأنشطة والمشاريع نتيجة عدم منح هذه المشاريع تأشيرات عمل لأداء أعمالها بحجة تقليل العمالة الوافدة ما أدى إلى نشوء مشكلة أكبر.

جريدة العراقية كان لها دور في عمل جولة سريعة لمعرفة مشكلة البطالة المنتشرة في العراق والكم الهائل من الشباب الذين لايجدون لهم فرصة للعمل في مرافق الوزارات الحكومية .. وخرجت بالنتائج الاتية :

اراء المجتمع العراقي من العاطلين عن العمل

التقينا بعدد من الشباب ومنهم " عادل حمزه " خريج من كلية العلوم " الجامعة المستنصرية " يقول انا خريج كلية العلوم من الجامعة المستنصرية منذ العام 2006 وانا حاليا اعمل في محل عطاريات في الشورجة وذلك ىني لم اجد فرصة للعمل وان الوظيفة في العراق اصبحت بـ" الواسطة " وهذا ما أثر علينا بالسلب

وقلت فرصنا في التعيين .

ومن خلال جولتنا في مناطق بغداد التقينا

" امير صباح "

مواطن عراقي

خريج ومتزوج

وعاقل عن

العمل

يقول انا

خريج

من

جامعة بغداد / كلية الاداب منذ العام 2010 ولم اجد لي فرصة للعمل في الدوائر الحكومية والسبب ف ذلك لايوجد لدي معارف في من وزارات الدولة وهذا الامر احبط العديد من الشباب العراقي الامر الذي جعلني ان اكون عامل في

" محل الصمون " وبالتالي

فان ما تفعله الحكومة

نتيجة لعدم تخطيطها

وعدم استثمارها

للطاقات الشبابية

سوف يؤثر على

مجتمعنا

بالسلب وخصوصا اني صاحب عائلة ولدي طفلين الامر الذي جعلني اترك شهادتي والجا الى العمل الحر .

وهكذا استمرت جولتنا لمعرفة عدد من الخريجين العاطلين عن العمل وكان

لقائنا هذه المرة مع " محمد اثير

البلداوي " ويقول انا خريج

من كلية الهندسة الجتمعة

المستنصرية منذ العام

" 2009 " والى الان لم

اتوظف فان مشكلتنا نحن

الخريجون كبيرة بسبب

عدم تخطيط سياسينا وانا

منمبركم لم اشاهد اي وزارة

تخطط من بعد العام 2003

بل بالعكس اشاهد

معدلات التضخم

بشكل كبير

وخصوصا اني

خريج احد

اهم الكليات

في العراق

وهي "

كلية

الهندسة

"

وقسمي

"

الكهرباء

" ولم

اجد لي

فرصة للتعين الحكومي فما هو حال الخريجين من المعاهد .

وقال " حسن عبد الواحد " 27 عام خريج

كلية الزراعة جامعة بغداد من بغداد ان

من بين اهم اسباب انتشار البطالة في

البلاد هو عدم تكافئ فرص التعيين

بين الخريجين فخرجين الاعوام القليلة

السابقة لهم افضيلة في التعيين على

خريجي الاعوا التي سبقتها كالتسعينات

والافينات لاسيما وان المسئلة تعتبراشد

وطئة على خريجي تلك السنوات بسبب

تقدم العمر بهم واصبح كل منهم يقع

تحت طائلة شرط العمر بينما خريجي

الاعوام القليلة فهم مازالوفي عمر الشباب

وهنا لايد التاكيد على اهمية توفير فرص

عمل حكومية لخريجي التسعينات او ما

قبلها في الدوائر الحكومية بعد ان ابتعد

عن قطار التعيين كثيرا ولكي يتحقق

مبدأ العدالة الاجتماعية .

اما المواطن " عبد الله حمدان " 32 عام

خريج كلية التربية يسكن منطقة

الخالص فقد قال ان الدوائر الحكومية

سواء كانت خدمية او انتاجية تعاني من

ضعف الكفاءة لدى موظفيها سواء كانوا

يعملون في الجانب الفني او الاداري

واصبحت تلك الدوائر تعج بموظفي

الجهلاء في مجال عملهم لكونهم

يحملون شهادات دراسية بينما اصحاب

الشهادات الدراسية وعلى مستويات عدة

" اعدادية وجامعية " او مستوى اعلى فان

مكانهم البيوت او على اربعة الشوارع

يبيعون الحلوى او عبوات الماء او الشرابت

وربما يجوبون الشوارع والازقة لبييعوا او

ليشتروا الاجهزة القديمة " الدوارة " مع

احترامي لتلك المهن التي يتشرف بها

كل خريج لكونها مبعث رزق له بدلا من

التسكع في الشوارع والتوسل وتقبيـل

الايدادي للبحث عن وظيفة حكومية .

خبير اقتصادي

فيما أرجع د. أسامة القصاب دكتور مادة الاقتصاد في كلية الزراعة / جامعة بغداد ،ونذكر ان سبب البطالة إلى عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. «ويشكل هذا السبب 90٪ من المشكلة الرئيسية؛ لذلك البطالة غير موجودة بالكامل في دول الخليج رغم أعداد العاملين بها؛ لأن هناك نوعا من التوثيق لاحتياجات سوق العمل، فيُطلب التشغيل طبقا لهذه المواصفات، فمن تنطبق عليه هذه الشروط يعمل هناك ويستغنى عن لا تنطبق عليه الشروط. وهذا غير مطبق في العراق بتاتا؛ إذ لا نزال. ومسئولية الدولة عن التعليم كارثة؛ لأن مخصصات التعليم ومخصصات البحث العلمي في الموازنة العامة من أضعف ما تكون، فالموضوع لا يعود عن نوع من الشكليات أو التجميل في أن الدولة تنفق على التعليم بغض النظر عن مستوى التعليم ذاته.

سبب البطالة..

عدم تناسب

مخرجات التعليم

مع احتياجات

سوق العمل

والنتيجة

أن خريج الجامعات والمعاهد

العليا لا يصلح لأداء أى عمل فى

السوق المحلية فتزداد أعداد العاطلين،

فيستوعبهم الجهاز الإدارى للدولة انطلاقا

من مسئولية الدولة عن التشغيل».

وأشار عبد الخالق إلى أن «احتياجات سوق

العمل السنوى حوالى 750 ألف فرصة

عمل، توفر الدولة منها 150 ألفا فقط فى

الجهاز الإدارى، والباقى يمثل بطالة بين

الخريجين، مع مراعاة أن الـ150 ألفا التى

توفرهم الدولة للجهاز الإدارى، 95٪ منها

بطالة مقنعة، وهذا يوضح أن المشكلة

ليست مشكلة زيادة سكانية فقط، بل

توجد مشكلة فى الكم والنوعية؛ فحجم

البطالة الذى وصلنا إليه حتى الآن يمثل

حوالى 40 ٪ من مجموع الشعب بأكمله

وهذا سوف يسبب كارثة اكبر واكبر في

المستقبل خصوصا مع اقرار الميزانية

العراقية على اسعار النفط الوهمية

وليست اسعار حقيقية والاعتماد عليه

كمورد الدخل الاوحد في البلاد ونسيان

الموارد الاخرى كـ" الزراعة والصناعة

والتجارة " .

رأي عن المشاريع

وكثرة معدلات الجريمة

وكما أسلفنا فإن الفائدة الاقتصادية لأي مشروع في الكثير من دول العالم تكمن في عدد الفرص الوظيفية التي سيوفرها هذا



المشروع للمواطنين وليست بحجم الأرباح التي ستدخل في حساب بعض المتنفعين، وهذه الإشكالية تعتبر من أسوأ أنواع الفساد الذي يكرس البطالة والفقر والجريمة في المجتمع، بمعنى تحويل الاقتصاد الوطني إلى مشاريع استثمارية وصناعية منتجة توظف وتوفر آلاف الفرص الوظيفية للمواطنين بدلا من تضخم حسابات بعض المتنفذين على حساب الوطن والمواطن معا.

ونخلص إلى أنه لايمكن معالجة قضية البطالة، دون وجود إستراتيجية وطنية شاملة ومنظومة تشريعية متوائمة لتطوير أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام وتكثيف جهود الأجهزة المعنية في الجهات الحكومية مثل التجارة والاقتصاد مظلّة موحدة تعنى بسعوده المزيد من الأنشطة التجارية والاقتصادية مثل أنشطة البيع والشراء والنقل، وبالجملة توسيع القاعدة الاقتصادية والتركيز على المشاريع الاستثمارية والصناعية التي توظف التقنية ورؤوس الأموال والفرص الوظيفية لأبناء الوطن والأجيال القادمة، وتطوير مخرجات التعليم لتناسب مع متطلبات وحاجة سوق العمل والاهتمام بالتدريب ونشر ثقافة العمل بدلا من التوظيف الوهمي أو ما يعرف بمخادعة الأرقام.

الخلاصة والاستنتاج

من خلال ما تم عرضه لتداعيات ظاهرة البطالة باعتبارها مشكلة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية يمكننا تلمس حالة الفوضى و الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي والتراجع في ادائه، حيث لم ينجح الاقتصاد العراقي في خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة إلى سوق العمل ، الامر الذي يستدعي من الجهات ذات العلاقة والباحثين ومنظمات المجتمع المدني المختلفة وضع الدراسات والاستراتيجيات والخطط والمقترحات للحد من تفاقم ظاهرة البطالة ومعالجتها لاحقا .